مخبر السياسات العامة
والتحديات التنموية والأمنية
في المغرب العربي

POLIES

المدرسة الوطنية العليا
للعلوم السياسية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

شهادة مشاركة

يشهد مدير المدرسة السيد مصطفى صايج، ومديرة مخبر البحث في السياسات العامة والتحديات التنموية والأمنية في بلدان المغرب العربي السيدة: ابتسام أوعشرين

أنّ السيد(ة): **نور الدين فلاك** أستاذ محاضر أ جامعة المسيلة

قد شارك(ت) بمداخلة عنوانها:

" المساعي الدبلوماسية الجزائرية في تجسيد مبدأ الجوار الإيجابي "

ضمن فعاليات الملتقى الوطني الإفتراضي الموسوم بعنوان" **دور الأليات غير العسكرية في إعادة بناء الأمن على المناطق الحدودية للجزائر: "نحو تفعيل مقاربة الأمن الشامل"**، المنعقد يوم 14 جوان 2021م، والذي نظّمه "مخبر البحث في السّياسات العامة والتّحديات التّنموية والأمنية في بلدان المغرب العربي".

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
مخبر البحث في السياسات العامة و التحديات التنموية و الأمنية في بلدان المغرب العربي

الجزائر في: 14 جوان 2021.

رئيس(ة) الملتقى	مديرة المخبر	مدير المدرسة
د. علي لراري	د. أوعشرين ابتسام مديرة مخبر البحث في السياسات العامة و التحديات التنموية و الأمنية في بلدان المغرب العربي	مدير المدرسة أ.د. مصطفى صايج

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مخبر البحث في السياسات العامة والتحديات التنموية والأمنية في بلدان المغرب العربي

ينظم الملتقى الوطني الافتراضي الأول حول :

دور الآليات غير العسكرية في اعادة بناء الأمن على المناطق الحدودية للجزائر:

"نحو تفعيل مقاربة الأمن الشامل"

يوم الإثنين 14 جوان 2021

عن طريق تقنية التحاضر المرئي عن بعد google meet

الهيئة المشرفة على الملتقى الوطني

- **الرئيس الشرفي للملتقى:** مدير المدرسة أ.د / مصطفى صايج
- **المشرف العام على الملتقى:** مديرة المخبر د/ ابتسام أوعشرين
- **رئيس الملتـــقى:** د/ علي لراري
- **رئيس اللجنة العلمية:** د/ حميد رامي
- **رئيس اللجنة التنظيمية:** أ/ حمزة غول

برنامج الملتقى الوطني

افتتاحية الملتقى الوطني

9:00

رابط الجلسة الافتتاحية:

- https://meet.google.com/jpi-xnbs-kmj

9:30

- آيات من الذكر الحكيم
- النشيد الوطني
- كلمة مدير المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية (ENSSP) الأستاذ الدكتور مصطفى صايج
- كلمة مديرة مخبر البحث في السياسات العامة والتحديات التنموية والأمنية في بلدان المغرب العربي الدكتورة ابتسام أوعشرين
- كلمة رئيس الملتقى الوطني الدكتور علي لراري

الجلسة الأولى: المقاربة المفاهيمية للآليات الدبلوماسية والقطاعات الأمنية غير العسكرية الجزائرية

رابط الجلسة الأولى:

https://meet.google.com/jpi-xnbs-kmj

رئيس (ة) الجلسة: د. كنزة مغيش/ د. علي لراري مقرر(ة)الجلسة: أ. حليمة موساوي

10:00-13:00

- **المداخلة رقم 01:** د.لعجاني غنية / **اشكالية الحدود، وأثرها على أمن واستقرار المناطق الحدودية للجزائر** (المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية)
- **المداخلة رقم 02:** أ. بوبصلة أمينة، د.سرير عبد الله أمينة/ **التهديدات الأمنية اللاتماثلية في الفضاء المغاربي -دراسة في المصادر والمآلات-** (جامعة بومرداس)
- **المداخلة رقم 03:** ب. برناوي أسماء و د. طيبي محمد بلهاشمي الأمين/ **الهجرة غير الشرعية في منطقة الساحل الإفريقي وانعكاساتها على أمن الدول المغاربية** (جامعة وهران 2 محمد بن أحمد/ جامعة وهران 2 محمد بن أحمد)
- **المداخلة رقم 04:** د. بوخاري مليكة/ **وسائل الإعلام السمعية البصرية كفاعل من فواعل القوة الناعمة للدبلوماسية الثقافية** (المدرسة الوطنية العليا لعلوم الإعلام والصحافة)
- **المداخلة رقم 05:** أ.د تسعديت مسيح الدين/ **التهريب وإشكالية التنمية في المناطق الحدودية** (المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية)
- **المداخلة رقم06 :** د. إيمان علالي/ **الأمن الإقليمي المغاربي في ظل التهديدات اللاتماثلية** (المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية)
- **المداخلة رقم07:** ب. عبديش وليد/ **تحديات إدارة المعضلة الأمنية في التقرير الاستراتيجي الجزائري حول الساحل الأفريقي** (جامعة الجزائر 03)
- **المداخلة رقم08:** ب.ريمة مرزوق/ **تأثير تصاعد الهجرة غير الشرعية من منطقة الساحل الإفريقي على الأمن الإقليمي المغاربي**(جامعة الجزائر 03)
- **المداخلة رقم0:** د. صحراوي شهرزاد/ **معوقات تحقيق الامن في المناطق الحدودية المجاورة للجزائر**(جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج)
- **المداخلة رقم 10:** ب. إلهام بن العلمي/ "**الدبلوماسية غير الرسمية كآلية لبناء السلام: مقاربة مفاهيمية**" (جامعة بومرداس).
- **المداخلة رقم 11:** د.أسيا لعمراني/ **دور الدبلوماسية الأمنية الجزائرية في بناء السلم في جوارها الإقليمي: الفرص والتحديات** (جامعة الجزائر 3)
- **المداخلة رقم 12:** د. نور الدين فلاك/ **المساعي الدبلوماسية الجزائرية في تجسيد مبدأ الجوار الإيجابي** (جامعة المسيلة)
- **المداخلة رقم 13:** د. عائشة عبد الحميد/ **الدور الدبلوماسي والسياسي الجزائري في قضية الصحراء الغربية** (جامعة الشادلي بن جديد الطارف).

المناقشة والتعقيبات

الجلسة الثانية: إعادة تعريف المصالح والأخطار المشتركة للفضاء الاقليمي المغاربي وجنوب الصحراء

رابط الجلسة الثانية:

https://meet.google.com/zex-euhh-hdz

رئيس(ة) الجلسة: د.حميد رامي / د.عبد الوهاب عمروش

مقرر(ة) الجلسة: أ. مريم مختاري

10.00 - 13:00

- المداخلة رقم 01: د. زاوي رابح/ إعادة تعريف التهديدات المشتركة: نقض أطروحة التهديدات القادمة من الضفة الجنوبية (جامعة مولود معمري، تيزي وزو)
- المداخلة رقم 02: ب. نسرين قرابسي/ ممارسات الدبلوماسية النسع كآلية لبناء السلام والأمن على الحدود الإقليمية الجزائرية (جامعة الحاج لخضر –باتنة1)
- المداخلة رقم 03: د. لبنى جصاص/ الحدود الرخوة في الاقليم المغاربي بين تداعيات التنافس الدولي والسياسات الداخلية (جامعة باجي مختار- عنابة)
- المداخلة رقم 04: د. وليد يونسي، ب. رضا كوبسي/ اللاّ استقرار في ليبيا وأثره على أمن الحدود الجزائرية "ثنائية التهديد اللاّتماثلي "الإرهاب والهجرة غير الشرعية" (المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية/ جامعة الجزائر 03)
- المداخلة رقم 05: د. منير موسى أبو رحمة، ب. أسية فوراري/ المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وتأثيراتها على الأمن الوطني الجزائري(جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان)
- المداخلة رقم 06: د. فريدة حموم/ انتشار السلاح في ليبيا وتداعياته على الامن الاقليمي: ضرورة تبني سياسة امنية دفاعية، حمائية، استباقية مشتركة (جامعة جيجل)
- المداخلة رقم 07: د. أميرة برحايل بودودة، د. بشرى شيبوط/ الحدود الذكية والتهديدات الهجينة العابرة للحدود الوطنية الجزائرية هل من نظرية عامة ؟ (جامعة صالح بوبنيدر قسنطينة 3)
- المداخلة رقم 08: د. يسين طرشي/ مخاطر تنامي التهديدات الحدودية على الامن الجزائري: التهريب مدخلا (جامعة خنشلة).
- المداخلة رقم 09: د.حدرباش لوهاب/ تأمين المناطق الحدودية الجنوبية الجزائرية: دراسة في التهديدات والحلول (جامعة تيزي وزو).
- المداخلة رقم 10: د. ولد أحمد تنهنان، ب. جمعي عبد الرزاق/ دور الجمارك في مكافحة الجرائم العابرة للحدود (جامعة مولود معمري تيزي وزو، جامعة الجزائر 1).
- المداخلة رقم 11: د. سمير حمياز، د. خليدة خلاصي/ تنمية المناطق الحدودية: آلية إستراتيجية لحرمان التنظيمات الإرهابية من الحاضنة الاجتماعية (جامعة بومرداس).
- المداخلة رقم 12: ب. رشيـــد بلقـــــرع/ الأمـن الدّيني (المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية).
- المداخلة رقم 13: د. بلخيثر نجية، د. بن بختي عبد الحكيم/ تحديات الأمن الحدودي المغاربي: دراسة في إمكانية بناء سياسة عامة أمنية مشتركة (جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان/ جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان).
- المداخلة رقم 14د. جميلة سرنيح/ النشاط الأمني المرن للجزائر في مواجهة التهديدات عبر الحدودية (المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية).
- المداخلة رقم 15: د.فاطمة بقدي/ مكانة الجزائر في الفضاء الاقليمي المغاربي: التحول نحو التفكير البديل؟ (جامعة الجزائر 3).

المناقشات والتعقيبات

الجلسة الثالثة: المقاربات المؤسسية والتنموية لدور الآليات المرنة في أمن المناطق الحدودية

رابط الجلسة الثالثة:

https://meet.google.com/jop-cjtw-kmv

رئيسا (ة) الجلسة: د. طارق ناجي/ د. نجوة بوزورين — **مقرر(ة) الجلسة: د. سلمى جروش**

- **المداخلة رقم 01:** د. قادة بن عبد الله عائشة/ **الإستراتيجية الوطنية لتنمية المناطق الحدودية: الوكالة الوطنية لتهيئة وتنمية الإقليم أنموذجاً** (جامعة تلمسان).
- **المداخلة رقم02:** أ.د.صديقي أحمد، د. الطيبي عبد الله/ **العناقيد الصناعية ودورها في تعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - تجارب عالمية رائدة** (جامعة أحمد دراية- أدرار/ جامعة أحمد دراية- أدرار)
- **المداخلة رقم 03:** أ. رملي مخلوف/ **المقاربة الجزائرية في حل النزاعات الحدودية: ملف الصحراء الغربية أنموذجا** (جامعة الجيلالي بونعامة – خميس مليانة)

10:00-13:00

- **المداخلة رقم 04:** د. إسماعيل زروقة/ **انضمام الجزائر لمنطقة التبادل الحر الأفريقية كاستراتيجية براغماتية لتعظيم المصالح** (جامعة مسيلة)
- **المداخلة رقم05 :** ب. بن طوبال لبنى/ **مبادرة تجمع الساحل خمسة كإطار تنسيق إقليمي ساحلي: تفعيل ارتباطية الأمن والتنمية أو تكريس للتبعية** (جامعة محمد الصديق بن يحي- جيجل).
- **المداخلة رقم 06:** د. جمال بن مرار، د. نصيرة ملاح/ **المقاربة التنموية كخيار بديل لتعزيز الأمن في المناطق الحدودية الجزائرية** (جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة/ جامعة امحمد بوقرة بومرداس).
- **المداخلة رقم 07:** د. تلي عبد الله/ **الأدوات الاقتصادية الجزائرية لإعادة بناء الأمن وتنمية المناطق الحدودية** (جامعة تلمسان)
- **المداخلة رقم 08:** د. لبندة خنيش/ **البعد الاقتصادي للإستراتيجية الأمنية الجزائرية: مشاريع تنمية المناطق الحدودية** (المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية):
- **المداخلة رقم 09:** د. سليمة بن حسين/ **دور المقاربة التنموية في تحقيق الأمن في المناطق الحدودية للجزائر** (جامعة بسكرة)
- **المداخلة رقم10:** د. مماد صالحة/ **المناطق الحدودية الاقتصادية كنموذج لتنمية المناطق الحدودية الجزائرية، ومدخل لحماية الأمن الوطني الجزائري** (جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان)
- **المداخلة رقم 11:** أيوب بن صابر/ **"البعد التنموي والمؤسساتي في اتفاق السلم والمصالحة في مالي المنبثق عن مسار الجزائر2015"** (المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية)
- **المداخلة رقم 12:** د. أسامة سليخ/ **ثنائية الأمن والتنمية بالأقاليم الحدودية للجزائر دراسة حالة ولاية تبسة** (المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية)
- **المداخلة رقم 13:** د. درويش جمال، د. ليلى سيدهم / **تنمية المناطق الحدوية كآلية لمواجهة التهديدات الامنية العابرة للحدود: تجربة التعاون الجزائر التونسي** (جامعة بومرداس، جامعة الجزائر 3)
- **المداخلة رقم 14:** د. سارة قشيدة/ **تنمية المناطق الحدودية كآلية للتكامل الاقتصادي الإقليمي** (المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية)

المناقشات والتعقيبات

الجلسة الرابعة: دور البناءات السوسيوثقافية في تعزيز جسور التواصل بين المناطق الحدودية

رابط الجلسة الرابعة:

https://meet.google.com/zex-cuhh-hdz

مقرر (ة) الجلسة: د. ليندة خنيش

رئيس (ة) الجلسة: د. ياسين بولالوة / د. محمد كريم خيدر

- المداخلة رقم 01: د. قصدالي فلة/ دور الإعلام في تفعيل الموروث الصوفي الجزائري كآلية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية الجزائرية (المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية)
- المداخلة رقم 02: د. ايمان بلقرشي/ الأمن القومي الجزائري بين جدلية: محورية مقاربة الالية العسكرية من مدخل الأمن الوجودي السيادي. وإشكالية الأمننة الوطنية من منطق متطلبات البيئة الأمنية الإقليمية (المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية)
- المداخلة رقم 03: د. ابراهيم سعد الشاكر فزاني، د. خير الدين بوهدة / حوكمة الأمن في المناطق الحدودية الجزائرية : مقاربة بديلة لإرساء الأمن (جامعة يحي فارس - المدية / جامعة يحي فارس - المدية)
- المداخلة رقم 04: د. جبران سفيان، ب. بن زيدان شريفة/ انعكاسات الهجرة غير الشرعية على الأمن الصحي في الجزائر (جامعة قاصدي مرباح بورقلة/ بجامعة وهران 02محمد بن احمد)
- المداخلة رقم05 : ب. حفيظة طالب / دبلوماسية التصوف كآلية جديدة لحل النزاعات في دول غرب أفريقيا (جامعة أمحمد بوقرة بومرداس)
- المداخلة رقم 06: وديع مخلوف/ توظيف القوة الناعمة في اجندة السياسة الخارجية الجزائرية في الفضاء المغاربي ومنطقة الساحل (جامعة 8ماي 1945 قالمة)
- المداخلة رقم 07: ب. حفيظة ضربان، د. مريم ضربان/ دور دبلوماسية الحدود في تعزيز الرساميل الرمزية للهويات المتاخمة نحو تجاسر دبلوماسية الأمن الموسع (أبو القاسم سعد الله - جامعة الجزائر 02/ جامعة الجزائر 03)
- المداخلة رقم 08: ب. محفوظ عيس/ دور الإرث التاريخي للثورة الجزائرية في تحقيق أمن المناطق الحدودية الجزائرية – المغربية (جامعة بومرداس)
- المداخلة رقم 09: د. مرسلي محمد/ إستراتيجية القوة الناعمة كآلية فعالة لمقاربة الأمن الشامل (المركز الجامعي مرسلي عبد الله – تيبازة).
- المداخلة رقم 10: د. بن عمراوي عبد الدين، هوشات رؤوف/ مقاربة الحكامة السياحية كآلية اقتصادية تنموية أمنية في الجزائر: دراسة في آليات حوكمة القطاع السياحي المحققة للأمن والتنمية للمناطق الحدودية (جامعة أمحد بوقرة-بومرداس/ جامعة أمحد بوقرة-بومرداس)
- المداخلة رقم 10: د. حميد رامي، أ عبد القادر الرن / دور مؤسسات المجتمع المدني ا في تعزيز التواصل بين المناطق الحدودية: رابطة علماء وائمة ودعاة الساحل أنموذجا (المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية / جامعة أمحد بوقرة-بومرداس)
- المداخلة رقم 11: ب. صبيحة مروشي/ التكيف في الدبلوماسية الجزائرية الأمنية في ظل المتغيرات الإقليمية (جامعة الجزائر 03)
- المداخلة رقم 12: د. فيروز قاسحي/ دور الاعلام الأمني في التوعية بمخاطر التهديدات والحفظ على الأمن القومي بالمناطق الحدودية الجزائرية (جامعة الجزائر 03).
- المداخلة رقم 13: د. فارس لونيس/ تدخل الدولة ومسألة التغلغل كضرورة لتنمية المناطق الحدودية في الجزائر (جامعة الجزائر 03).

المناقشات والتعقيبات

الجلسة الختامية:

رابط الجلسة الختامية:

https://meet.google.com/jpi-xnbs-kmj

قراءة التوصيات

اختتام أشغال الملتقى الوطني

ملتقى وطني حول دور الآليات غير العسكرية في إعادة بناء الأمن على المناطق الحدودية للجزائر *نحو تفعيل مقاربة الأمن الشامل *

من تنظيم المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية في 24 فيفري 2021

الدكتور: نورالدين فلاك أستاذ محاضر *أ*

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة المسيلة.

noureddine.fellak@univ-msila.dz

00213770 70 11 39

عنوان المداخلة:**المساعي الدبلوماسية الجزائرية في تجسيد مبدأ الجوار الإيجابي**

مقدمة :

تقوم السياسة الخارجية الجزائرية على مجموعة من المبادئ جاءت بها مواثيق الأمم المتحدة وللاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية، وهي المبادئ التي تقوم عليها علاقات حسن الجوار التي أقرتها معظم المنظمات الدولية و الإقليمية، إلا أن الدولة الجزائرية قد أعطت لهذه القاعدة مضمونا خاصا بتصورها لعلاقاتها مع محيطها، فإذا كانت هذه القاعدة تعرف بعلاقات حسن الجوار العادي،فإن الجزائر اصطلحت عليها مصطلح علاقات حسن الجوار الايجابي ،بالمقابل أن حسن الجوار البسيط الذي يعني بمجرد عدم الاعتداء وتفادي التدخل في الشؤون الداخلية ليس كافيا في حد ذاته كضمان للاستقرار والوفاق، ولابد من أن نعطيه التفسير الايجابي الذي يعني إقامة تعاون مثمر لصالح الشعوب وتكامل في المصالح لفائدة البلدان المعنية، والتنسيق المستمر بالنسبة لكل القضايا التي تهم المنطقة بوجه خاص،علما بأن الضمانات الأكثر أهمية لتحقيق هذا الهدف تتمثل في التخلي عن كل أسباب التوتر، والجزائر بصدد هذا الموضوع تعلن ودون تحفظ التزامها الكامل اتجاه قرارات منظمة الوحدة الإفريقية المتعلقة باحترام الحدود القائمة عند الاستقلال ، وبهذه الايجابية التي أصبغت على مبادئ حسن الجوار يعني أن الجزائر لا تحبذ تطبيق مبادئ حسن الجوار بشكل سلبي، لأنه وفق هذا التصور يمكن لأي دولة ألا تتدخل في الشؤون الداخلية لدولة مجاورة وألا تعتدي على إقليمها، لكنها يمكن أن تسمح بإقامة قواعد عسكرية أجنبية فوق أراضيها أو أن تقيم تعزيزات عسكرية بالقرب من حدود الدولة المجاورة.

لذلك جاءت الورقة البحثية لتناقش **الإشكالية** التالية في ظل التحديات الإقليمية والدولية الراهنة كيف استطاعت المساعي الدبلوماسية الجزائرية تجسيد مبدأ الجوار الإيجابي ؟

وللإجابة على الإشكالية المطروحة بين أيدينا ننطلق من **الفرضية الرئيسية** التالية ساهمتالمقاربة الدبلوماسية الجزائرية من خلال أدوارها الإقليمية والدولية من تجسيد أهم مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية وهي تفعيل مبدأ حسن الجوار وذلك من خلال تبني الجوار الايجابي في المنطقة

المغاربية وكذا الإفريقية كإستراتيجية فاعلة تستطيع أن تحتوي كل مشاكل المنطقة الأمنية والجيوسياسية وحتى الاقتصادية .

قسمنا الدراسة إلى محاور رئيسة على النحو التالي :

المحور الأول : الدبلوماسية الجزائرية في مرحلة بداية بناء الدولة.

المحور الثاني : السياسة الخارجية الجزائرية قراءة في المبادئ والأهداف .

المحور الثالث : الجوار الايجابي خيار استراتيجي لتحقيق الأدوارالإقليميةللجزائر.

المحور الأول : الدبلوماسية الجزائرية في مرحلة بداية بناء الدولة.

أعتبرت الدبلوماسية الجزائرية من أهم التجارب الدبلوماسية وأهمها في الوطن العربي وحتى العالمي كمقاربة حية لأجل إرساء دعائم السلم والأمن والتعايش السلمي طيلة مسارها التاريخي، ففي استقرائنا للتاريخ الجزائري نجد أنها قد بنيت على أسس كالتفاوض و الحكمة و تحقيق المصالح القومية وإقامة العلاقات الودية المبنية على الحوار الهادئ [1]،والابتعاد عن استعمال أساليب القوة في التعاطي مع القضايا سواء على الصعيد العربي و الإقليمي وحتى الدولي .

أولا- مسار الجهود الدبلوماسية الجزائرية:

عملت الدبلوماسية الجزائرية بعد الاستقلال في مجالات أوسع أهمها دعم حركات التحرر في العالم وبالأخص في القارة الإفريقية، حيث عملت مع جل الدول الإفريقية ودعمت القضاء على النظم الاستعمارية منها السينغال وأنغولا و الموزنبيق، ووقفت ضد الحكم العنصري في إفريقيا الجنوبية،كما ساهمت الدبلوماسية الجزائرية في إنهاء العديد من النزاعات على الساحة الإفريقية "النزاع الإريتري الإثيوبي، السودان، الصحراء الغربية، والنزاع المالي "كما أن الجزائر عملت على دعم العديد من الشعوب المضطهدة في العالم وساندت القضايا الحقوقية كالقضية الفلسطينية التي كانت الدبلوماسية الجزائرية من السباقين في دعمها والتحرك معها بحيث اعترفت الجزائر بمنظمة التحرير الفلسطينية في 1988/10/05 والإعلان عن قيام الدولة فلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، بالإضافة إلى أنها اعترفت " ب **جبهة البوليزاريو** ا" ممثلا وحيدا وشرعيا للشعب الصحراوي، وبالجمهورية الصحراوية في 06 / 1976/03، كما دخلت كوسيط حول مسالة الرهائن الأمريكيين في إيران سنة 1992، وإيجاد حل للنزاعات بين العراق وإيران في 1975، وكذلك تم توقيع اتفاق السلام بين إثيوبيا و إريتريا في سنة 2000، وقام باستضافة العديد من القمم والاجتماعات من أجل حل النزاعات الإفريقية والعربية.و لناقشة المشاكل الاقتصادية للدول النامية 1974م إنشاء الاتحاد المغاربي في قمة زرالدة 1988وبرئاسة الجزائر لمجموعة الـ 77+ الصين في 2012[2]. وأثناء تلك التطورات في القرن الإفريقي كانت الجزائر غائبة تماما عن الساحة وذلك بسبب الأزمة الداخلية الشاملة و الخطيرة التي انفجرتابتداء من أكتوبر 1888بشكل متقطع،وأصبحت جادة ودموية و مستمرة منذ بداية عام 1992، وهي الأزمة

التي شلت فعلا حركة الدبلوماسية الجزائرية بفعل تلاشي قوتها ليس بإفريقيا فحسب ولكن عبر أنحاء العالم. [3] وبسبب هذه الأزمة الأمنية تراجع أداء السياسة الخارجية الجزائرية وتجلى ذلك في تفكك أو تراجع أداء وزارة الشؤون الخارجية، وحتى مؤسسة الرئاسة لم تسلم من هذا ونتج عن ذلك لامركزية في وضع السياسة الخارجية [4].في هذه المرحلة من عمر الدولة استخدمت ومرر الجزائر خطاب مكافحة الإرهاب الدولي لفك العزلة الدولية عنها، وقد اتجهت الدبلوماسية الجزائرية بعد ذلك نحو معالجة ظاهرة الإرهاب ليس كظاهرة فطرية بقدر ما هي ظاهرة كونية تهدد جميع الدول، خاصة بعد أحداث 11 ديسمبر 2001 حيث تبنت السياسة الخارجية خطاب مكافحة الإرهاب الدولي باعتبارها من أكثر الدول المتضررة منه لذلك ركزت على ضرورة التواجد الجزائري القوي في إفريقيا وآسيا، وكذلك رفعت الجزائر التحدي عبر التضامن الإفريقي ونشر السلم والأمن في إفريقيا ، هذا الأمر اكسب الدبلوماسية الجزائرية الخبرة والحنكة الدبلوماسية مما منحها سمعة طيبة على المستوى الإقليمي والدولي.[5]

المحور الثاني : السياسة الخارجية الجزائرية قراءة في المبادئ والأهداف.

للدبلوماسية الجزائرية أهمية كبيرة على المستوى المحلي والدولي ويرجع ذلك للنشاط الفعال والدؤوب الذي تقوم به السياسة الخارجية الجزائرية من خلال نشاطها الدبلوماسي المكثف وتلك المرجعية الفكرية التي تستند إلى تجربتها التاريخية ومعظم الأزمات التي عاشتها الدولة بعد الاستقلال المتمثلة أساسا في المنطقات الفكرية للعقيدة الجزائرية من جهة، ومن جهة أخرى المحافظة على مواقفها الثابتة والدائمة لعديد القضايا –والذي أصبح ضرورة لتحقيق الاستقرار– كما أصبح لديها مكانة مهمة على الساحة الدولية والإقليمية والعربية وكذا الإفريقية يحسب لها ألف حساب ضمن السياسة الخارجية للدول أو السياسة الدولية عموما.

أولا– مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية:

الدستورهوالقانون الوضعي الأسمى الذي تستند إليه معالم السياسة الخارجية الجزائرية ويتضمن مجموعة من المبادئ يمكن تلخيصها فيما يلي:[6]

1–ضبط الحدود الدولية المجاورة وفق قاعدة الحدود الموروثة عن الاستعمار:

كانت الجزائر ترى مبدأ التمسك بالحدود الموروثة عن الاستعمار هو الاستمرار لمبادئ ثورتها فإنها تجد في ضبط هذه الحدود وترسيمها ضمانة كبرى لتدعيم مبادئ حسن الجوار لذلك سعت إلى ترسيم وضبط حدودها مع الدول المجاورة منذ حدوث أول مشكلة حدودية بينها وبين المغرب أياما بعد نيل الاستقلال.

2.مبدأ التعاون بين دول الجوار:

منذ الاستقلال ظهر مبدأ التعاون مع وبين الدول المستقلة حديثا ويعد هذا المبدأ بالنسبة للجزائر عامل توازن، ويقوم مبدأ التعاون على بعث التعاون الثنائي أو الجهوي لصالح أطرافه عبر

الحدود عن طريق التشاور قصد تدعيم وتنمية علاقات الجوار بين المجموعات المحلية أو السلطات الإقليمية التابعة لدولتين متجاورتين. [7] ومن أجل تفعيل هذا المبدأ عملت الجزائر على ربط علاقات التعاون مع الدول المجاورة من خلال العديد من المشاريع، كما لعبت دورا بارزا في خلق المنظمات الإقليمية مثل لجنة أركان العمليات المشتركة التي يقع مقرها في "تمنراست" ثم وحدة الاندماج والاتصال التي تعتبر الدرع الاستخباراتي للهيئة. [8]هذا المبدأ تم إعطاؤه أهمية إلى جانب المبدأ الأول لتفعيل وتجسيد مبادئ حسن الجوار الايجابي في التصور الجزائري، ويقوم وفقا لهذا التصور على بعث تعاون ثنائي أو جهوي لصالح الدول المجاورة..."[9]

3.مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول:

نص ميثاق الأمم المتحدة في المادة 7/2 على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وهو ما نصت عليه العديد من المواثيق المنظمات الإقليمية مثل جامعة الدول الملتزمة والداعمة لمبادئ الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية التي تنتمي إليها. [10] وأن الجزائر تدعو إلى عدم التدخل في شؤون الداخلية للدول والأمثلة عديدة منها التي هبت عليها رياح التغيير ما يسمى بـ " **الربيع العربي**" فإن الجزائر التزمت مبدأ الحياد الذي اتسمت به العلاقات الخارجية الجزائرية وهذا ما أكسبها هيبة وسمعة في العالم، وجعل وساطتها تقبل من طرف أطراف الصراع حتى ولو يكون أحد الأطراف الصراع عربيا، وهذا المبدأ طبقته الجزائر على مستوى المنظمات الدولية أو الإقليمية أو في علاقاتها الثنائية.[11]

4. مبدأ حل النزاعات بين الدول المجاورة بالطرق السلمية وعدم اللجوء إلى القوة :

جاء في المبدأ الأول من ميثاق الأمم المتحدة ضرورة امتناع الدول عن استعمال القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية، [12] كما جاء في المادة 26 على النحو التالي:" تبذل الجزائر جهودها لتسوية مختلف النزاعات مثل الأزمة المالية والليبية فالسياسة الخارجية الجزائرية تعتمد مبدأ الحلول السلمية كثابت في حل الأزمات.[13]

5.دعم الشعوب في تقرير مصيرها:

يستمد هذا المبدأ من نضال الجزائر الطويل ضد الاستعمار في سبيل الحصول على حق تقرير مصيرها أثناء الثورة التحريرية وترسيخ هذا المبدأ لدى جبهة التحرير الوطني حيث كانت تعتبر حق الشعوب في تقرير مصيرها من حقوق لا يجب التفريط فيها ولذلك أصبحت الجزائر بلد متضامن دون شروط مع حركات التحرر.كما يرتبط هذا المبدأ في التصور الجزائري لعلاقات حسن الجوار وبنظرتها لمستقبل المنطقة سياسيا واقتصاديا،وقد مارسته مع **موريتانيا** عندما أرادت المغرب احتوائها، كما مارسته مع تونس ضد التحرشات الأجنبية عليها وبذلك فان الجزائر لم تحد عن موقفها المبدئي بضرورة احترام إرادة الشعوب في المغرب العربي المجارة لها، وأصبح التصور الجزائري لحسن الجوار يتضمن مبدأ جديد يتعلق بها الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها.

ثانيا- قراءة تحليلية لأهداف السياسة الخارجية الجزائرية:

تم الاستناد في تناول الأهداف التي تسطرها الجزائر على ضوء ما تتضمنه المصلحة الوطنية الجزائرية باعتبارها المعرفة لأهداف الدولة والمرتبة لأولوياتها.

1- الأهداف القاعدية للجزائر:

تقوم الأهداف القاعدية لدولة ما على المصالح الإستراتيجية للدولة، والتي ترتبط بمفاهيم السيادة، أمن الأقاليم البرية والبحرية والجوية، وحدة التراب الوطني، حماية الأشخاص والممتلكات والثقافة والهوية الوطنية أي مما يشمله مفهوم استمرارية الدولة بمعناه الشامل[14].والملاحظ هنا أن الجزائر سخرت جل اهتمامها لضمان هذه المصالح وذلك لعدة اعتبارات، منها ما هو مرتبط بحداثة نشأة الدولة وعدم رسوخ البناء المؤسساتي للنظام السياسي، مما يسمح بانتشار ثقافة الدولة في وسط المجتمع الداخلي وما يزرع لها الهيبة والاعتراف الدوليين والإقليميين على الصعيد الخارجي،ومنهاما هو مرتبط بحساسية المجال الإقليمي الجيواستراتيجي وهشاشة المنظومة الأمنية الإقليمية نتيجة التهديدات المستمرة المتعلقة، بمشكلة الحدود، والإرهاب في الساحل الصحراوي، قضية الصحراء الغربية، الهجرة السرية، الجريمة المنظمة العابرة للحدود، المخدرات وتجارة الأسلحة.[15]هذا ما جعل ارتباط المقاربات والاستراتيجيات المكونة للسياسة الوطنية الجزائرية لضمان استمرارية الدولة تندرج ضمن مفهوم الدفاع الوطني القائم على دور كبير للمؤسسة العسكرية الممثلة في الجيش الوطني الشعبي كمنظم للطاقة الدفاعية للأمة. [16]فالتصور الجزائري للدفاع الوطني يتمثل في [17]: **الدفاع المدني:** الذي يضمن في كل الأوقات وفي كل الظروف النظام العام داخل التراب الوطني.-**الدفاع الاقتصادي:** الذي يضمن حماية المنشئات والموارد.- **الدفاع العسكري:** الذي يجمع بين قوة السلام والأهداف القاعدية للدولة الجزائرية.إلا أن الدفاع العسكري يظل محور المفهوم ونواته الصلبة، وإذا ما تم الاهتمام بالجوانب غير العسكرية فهي مواكبة للطابع الشامل والمستديم القائم على المواطنة، فالطابع الشمولي يفرض أن انشغالات الدفاع والأمن يتم التكفل بها فعليا على كل المستويات وفي كل القطاعات دون قيود تعسفيةأو إجراءات قمعية، وهذا ما تفرضه حالة الطوارئ المعلنة منذ التسعينات، فالطابع الشمولي للدفاع في الجزائر ارتبط بالتعسفية الناتجة عن حالة الطوارئ ولم يرتبط بشكل مواطني يقوم على احترام النظام المعياري لدولة القانون بكل جوانبه الدستورية والقانونية والتنظيمية [18] بالاتجاه الذي يصبح عليه مفهوم الدفاع الوطني وتحقيق الأهداف القاعدية للدولة التي تضمن استمراريتها تعبيرا عن الإرادة الجماعية للمجتمع الجزائري.[19]

2- الأهداف الحيوية للجزائر:

ترتبط المصالح الحيوية للدولة الجزائرية بالقطاع الاقتصادي مما يتضمنه من الحفاظ على الثروات النفطية والمنجمية للبلاد، والوقاية من أشكال التبعية في إطار استكمال الاستقلال

الوطني. ودراسة هذا الجانب مرتبط بمعرفة مكانة هذه المصالح في التصور الوطني الجزائري ومدى تكرسها في النصوص القانونية والدستورية، وطبيعة المؤسسات المعينة بهذا الجانب الذي يشكل مؤشرا جوهريا في منظومة المصلحة الوطنية الجزائرية المتعددة الأبعاد لما لها من آثار وانعكاسات على امن الدولة ورفاهية الشعب [20].كما شغل هذا الهدف بال صانع القرار الجزائري ومازال، حيث تم تخطيط البرامج ووضع الاستراتيجيات وتكوين إطارات وبناء المؤسسات وإنشاء المصانع من اجل تحقيق التنمية، بما يتلاءم والمعطيات الداخلية للبلاد وطاقاتها المادية والبشرية، وبما يواكب العوامل الخارجية التي ترتبط بها تحقيق هذه الأهداف بشكل يمكن أن يكون كليا نظرا للتطور الاقتصادي الدولي والقدرات التكنولوجيا والمعرفة التي يتطلبها بناء الاقتصاد الوطني.[21]وقد اندرجت الأهداف الوطنية الاقتصادية في بعدها الخارجي ضمن إطار السياسة الاقتصادية للدولة الجزائرية، وبما يتلاءم والنهج الاقتصادي العالمي المتبع، في هذا الإطار ومع نهاية الألفية الثانية رسخت وكرست التوجيه الليبرالي كنهج اقتصادي جديد يتلاءم وإستراتجيتها الاقتصادية ويواكب التطورات التي يشهدها النظام الاقتصادي العالمي[22].

3-الأهداف الأساسية للجزائر:

ارتبط مفهوم الأهداف الأساسية بوجود الدولة كقوة جهوية أو إقليمية والذي يتوافق منهجيا مع دور الفاعل الإقليمي وفقا لاقتراب الدور، والذي ينسب إلى الجزائر في محيطها المباشر المتعلق بمنطقة المغرب العربي ،ومعهذاكان مفهوم البحث عن المكانة واسترجاع المكانة الدولية والسمعة الدولية وكذا الحضور الدولي من أهم المفاهيم التي اشتمل عليها الخطاب السياسي الرئاسي، كمفاهيم مشكلة لمنطق الهيبة الدولية للجزائر والتي تعني كسب احترام الوحدات الدولية بما فيها احترام شعاراتها ومبادئها والتجاوب مع أهدافها.كمايفرض تصورالمكانة وإدراكها لدى نخبة صناعة السياسة الخارجية، انتهاج نمط من السلوك الدولي،وجملة من الأدوار يتوجب على وحدتهم أن تلعبها وتملي المكانة الدولية المتصورة على الوحدة الدولية موقفا سلوكيا ووظائف محددة وواجبات وامتيازات.[23]

*** المحور الثالث : الجوار الايجابي خيار استراتيجي لتحقيق الأدوار الإقليمية للجزائر .**

أولا – منطلقات الجوار الايجابي في سياسة الجزائر الخارجية:

تقوم السياسة الخارجية الجزائرية على مجموعة من المبادئ مستمدة من مواثيق الأمم المتحدة وللاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية، وهي المبادئ التي تقوم عليها علاقات حسن الجوار التي أقرتها معظم المنظمات الدولية و الإقليمية حيث نص الدستور الجزائري [24] عن ذلك بمجموعة من المواد ابتداء من المادة 96 إلى المادة 93، وقد تبنت الجزائر المبادئ التي تضمنتها علاقات حسن الجوار التي أقرتها العديد من المنظمات الدولية والإقليمية [25]، إلا أن الدولة الجزائرية قد أعطت لهذه القاعدة مضمونا خاصا بتصورها لعلاقاتها مع محيطها، فإذا

كانت هذه القاعدة تعرف بعلاقات حسن الجوار فإن الجزائر اصطلحت عليها بمصطلح علاقات حسن الجوار الايجابي، وقد جاء هذا الوصف في أواخر سنة 1981 حيث ورد في خطاب الأمة الذي وجهه رئيس الجمهورية **الشاذلي بن جديد** لنواب المجلس الشعبي الوطني بتاريخ 1981/12/20، أنه على المستوى الجهوي فإن الجزائر التي تعتبر جزءا من المغرب العربي وتنتمي كذلك إلى مجموعة الدول الصحراوية أنها تسهر على تحقيق مبادئ حسن الجوار الإيجابي،وأن حسن الجوار البسيط الذي يعني بمجرد عدم الاعتداء وتفادي التدخل في الشؤون الداخلية ليس كافيا في حد ذاته كضمان للاستقرار والوفاق، ولابد من أن نعطيه التفسير الايجابي الذي يعني إقامة تعاون مثمر لصالح الشعوب وتكامل في المصالح لفائدة البلدان المعنية، والتنسيق المستمر بالنسبة لكل القضايا التي تهم المنطقة بوجه خاص، علما بأن الضمانات الأكثر أهمية لتحقيق هذا الهدف تتمثل في التخلي عن كل أسباب التوتر، والجزائر بصدد هذا الموضوع تعلن ودون تحفظ التزامها الكامل اتجاه قرارات منظمة الوحدة الإفريقية المتعلقة باحترام الحدود القائمة عند الاستقلال ، وبهذه الايجابية التي أصبغت على مبادئ حسن الجوار يعني أن الجزائر لا تحبذ تطبيق مبادئ حسن الجوار بشكل سلبي، لأنه وفق هذا التصور يمكن لأي دولة ألا تتدخل في الشؤون الداخلية لدولة مجاورة وألا تعتدي على إقليمها، لكنها يمكن أن تسمح بإقامة قواعد عسكرية أجنبية فوق أراضيها أو أن تقيم تعزيزات عسكرية بالقرب من حدود الدولة المجاورة، كما يمكن أن تمنع هذه الأخيرة من النفاد إلى البحر عبر إقليمها مثلا وغير ذلك من الممارسات التي لا تمثل خرقا لمبادئ حسن الجوار المقرر في المنظمات الدولية والإقليمية، لكن التصور الجزائري الذي يهدف إلى تطبيق مبادئ حسن الجوار بشكل ايجابي يقوم على عدم الاكتفاء بمجرد التقيد بمبادئ الحفاظ على السلم بين الدول المجاورة، بل يجب العمل على تنمية السلم بين دول الجوار والتخلص من كل عوامل سوء التفاهم عن طريق فتح قنوات الحوار و التشاور من أجل حل كل الخلافات التي يمكن أن تنشأ بين الدول المجاورة، وكذلك استغلال كل الإمكانيات لتنمية علاقات التعاون والتضامن وتحرير المبادلات بين الدول، لتصبح مصالح الدول مرتبطة بروابط متينة لا يمكن أن تتلاشى بمجرد سوء التفاهم، ويعتمد التصور الجزائري لمبادئ حسن الجوار الايجابي في التفسير والتطبيق على إعطاء أهمية المبدأ الأول والثاني، وإضافة مبدأ ثالث لا يعتبر من مبادئ حسن الجوار في معظم المنظمات الدوليةوالإقليمية.

منذ الاستقلال ومبدأ حسن الجوار تجسد من خلال التعاون مع الدول المستقلة حديثا خاصة المغاربية ويعد هذا المبدأ بالنسبة للجزائر عامل توازن إقليمي و جهوي، من خلال بعث التعاون الثنائي أوالجهوي لصالح أطرافه عبر الحدود عن طريق التشاور قصد تدعيم وتنمية علاقات الجوار بين المجموعات المحلية أو السلطات الإقليمية والجهوية.

ثانيا– الأدوار والأوزان الإقليمية والجهوية للدولة الجزائرية :

بالنظر إلى عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية ومن خلال أهدافها الأساسية فإننا نقف هنا بين مفهومين: **مفهوم المكانة الدولية، ومفهوم التفاعل الإقليمي** وفي هذه الحالة فان تلك السياسة الخارجية بكل أبعادها تجمع ما بين المبادئ والمصالح .فللأهداف الأساسية للدولة الجزائرية في المغرب العربي، تنقتل في الفعالية الإقليمية وتلك الأدوار المتميزة والفاعلة والمستمرة داخل القارة الإفريقية وقبلها في الجوار . أما حسب الدور المنسوب لها من طرف فواعل إقليمية أخرى فنفس الدور يصنف على أنه هيمنة إقليمية، وفي كلتا الحالتين يعتبر اكتساب المكانة الدولية هو الأساس، فالدور المتصور يعتبر الفعالية الإقليمية هي نتيجة للمكانة الدولية المكتسبة، لأن الآخر سيتعامل مع الجزائر في كل ما يتعلق بشؤون منطقة المغرب العربي، وبالتالي تصبح الجزائر شريكا فاعلا في صناعة الإستراتيجيات من طرف القوى العظمى في كل ما يتعلق بالمغرب العربي، ومن هذا المنطلق يتأسس الدور المنسوب للجزائر والمتعلق بالهيمنة الإقليمية، فالجزائر في نظرهم هدفها من اكتساب المكانة الدولية هو السيطرة الإقليمية، وليس صناعة التكامل الإقليمي أو وجودها شريكا في رسم السياسات.

هذا الانطباع ليس مغاربيا فقط بل عززه التصور الإفريقي، حيث أن بعض الدول الإفريقية كانت ترى في الجزائر دولة إمبريالية ذات نمط خاص أو أنها دولة إمبريالية فريدة تريد أن تكون حلقة ربط بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة، والذي أدى إلى بناء منظومة مناهضة لدور الجزائر قادتها مغاربيا المملكة المغربية وعلى الصعيد الإفريقي السنغال، واللتان شكلتا تحالفا إستراتيجيا خدم المصالح المغربية كثيرا خصوصا فيما يتعلق بالقضية الصحراوية، إذ تمكنت من تكريس صفة الهيمنة حول الجزائر في العديد من الدوائر الإقليمية والدولية.[26]

إن وجود الجزائر كقوة جهوية، مما يعنيه تواجد ها كقوة رئيسية تلعب دور القاطرة التي تنجذب إليها بقية الأقطار المغاربية، يؤدي إلى وجود حالة استقطاب حاد في العلاقات البينية المغاربية، كما كان الحال بين الدول الثورية ممثلة في الجزائر، والدول المحافظة ممثلة في المغرب وتونس والذي أدى إلى انتظام التفاعلات في إطار تعاوني مستقر ودائم.[27]

رغم أن هذا الدور يتوافق والقواعد الموضوعية التي نحكمه، سواء من جانب الثروات والموارد التي تملكها الجزائر أو الموقع الاستراتيجي أو الفعالية الدبلوماسية أو المكانة الدولية التي تتمتع بها، وجهات نظرها" [28]، لكن الأمر لا يتعلق بسهولة الاتصال بالنسبة للدول المتوسطة التقدم وإنما تحبذ العمل في إطار المنظمات من أجل تجاوز ضعف مستواها التقني، بحيث يكون التضامن بين عدد من الدول من خلال تبادل الخبرات والحصول على المعدات والتكنولوجيا المتطورة، أي التصدي لظاهرة أو قضية بشكل جماعي من خلال تجميع قدرات عدة لهدف واحد.

ثالثا الآليات الدبلوماسية لتجسيد الجوار الايجابي الجزائري :

من الصعب جدا فهم الدبلوماسية الجزائرية في فضائها المغاربي وحتى الإفريقي خاصة ما تعلق بالدبلوماسية الأمنية وذلك نظرا لتلك التحديات والمؤشرات الجيوسياسية المتداخلة خاصة وان تلك الدبلوماسية ترتكز على مجموعة من المقومات والمبادئ والثوابت الدستورية والتاريخية على مدار تاريخ الجزائر السياسي والذي يبرر سلوك الدولة الخارجي في عديد القضايا خاصة المتعلقة بدول الجوار، لذلك كانت الجزائر وفق مبدأ الجوار الايجابي ومن خلال إستراتيجيتها الدبلوماسية قد وضعت جملة من الآليات تمثلت فيما يلي:[29]

* الاعتماد على الدبلوماسية كمقاربة إستراتيجية في فضائها الجيوسياسي الإقليمي والإفريقي ولاسيما أنها تدرك أن جوارها المغاربي وحتى الإفريقي يمثل حزام ناري يهددها في حدود يتجاوز طولها 6343 كلم، وبالتاليفإن الأمن الجواري الجزائري ارتبط بمجوعة من المعضلات أساسية تتعلق بصعوبة بناء الدولة ضمن الواقع الجواري ،وتعدد الصراعات لاسيما منها الهوياتية والقبلية،يضاف إليها ضعف الأداء السياسي الوظيفي للدول المجاورة خاصة وأنها شهدت ستة انقلابات منذ بداية الألفية الثالثة (تشاد، موريتانيا، مالي...).

*إستراتيجية التنسيق والتعاون المشترك بين الدول المجاورة بهدف مواجهة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل والمنطقة المغاربية باعتبار أن أمن الجزائر هو أمن الج وار.وقد التزمت الجزائر بذلك من خلال الجهود والمساعي الدبلوماسية لحل الأزمة الليبية والمالية بالطرق السلمية تحقيقا لمبدأ الجوار الايجابي واعتماد سياسة التعاون بدل التدخل. .

*الرفض القاطع لكل أشكال التدخل الأجنبي ومحاولة حل المشاكل المغاربية بأيادي مغاربية لأن دول المنطقة الوحيدة التي تفهم مشاكلها ومسبباتها والحلول الكفيلة لحلها .

*تأمين الحدود الجزائرية عسكريا وخاصة الجنوب الجزائري وهي بذلك لا تؤمن حدودها فقط بل حدود الدول المجاورة لها.

*تبني رؤية تقوم على سياسة وقائية وذلك بتوفير البديل الاقتصادي والاجتماعي للمناطق الحدودية والمحاذية لدول الجوار،عبر ترقية معيشتهم ومحاولة إدماجهم في الحياة السياسية والاقتصادية وفق مقاربة العدالة التوزيعية.

* تكثيف المساعي الدبلوماسية من منطلق مبدأ حسن الجوار عن طريق الوساطة لحلحلة المشاكل بين الطوارق وحكومتي مالي والنيجر، ونفس الشيء للازمة الليبية التي حرصت الجزائر على إقناع الأطراف المتنازعة إلى اعتماد الحل السياسي كمخرج للازمة ولعل اتفاق الصخيرات

في 18 ديسمبر 2015 يعبر عن تلك المساعي الدبلوماسية الجزائرية لتجسيد مخرجات ذلك الاتفاق على ارض الواقع .

* تفعيل الدبلوماسية الإنسانية في منطقة الساحل الإفريقي خصوصا عن طريق تبني مقاربة اقتصادية وإنسانية للوقوف على الأوضاع المزرية والتهميش السياسي والاجتماعي مع مراعاة الخصوصية الإفريقية الاقتصادية والاجتماعية والبينية.[30]

* تجريم دفع الفدية وتجفيف منابع الإرهاب من خلال وضع إستراتيجية قائمة على التنسيق والتعاون مع كل الشركاء وخاصة دول الساحل ودول الجوار المغاربي .

* تقسيم مواجهة التهديدات التقليمية للمنطقة بين دول المنطقة في إطار الأمن الجماعي والتي تعرفها الجزائر بدول الميدان،حيث أن الطبيعة العلائقية بينها تفرض توحيد الجهود من أجل تحقيق الأمن،لأن الدول المجاورة عاجزة بشكل فردي تحقيق تلك الغاية ، فالأمن الانفرادي مرتبط بالأمن الجماعي لدول الجوار،أيلا بد من تبني مقاربة أمنية شاملة تأخذ بعين الاعتبار البنية الأمنية للساحل الإفريقي ودول المغرب العربي على حد سواء في إطار تقاسم المسؤوليات .

* الديناميكية الأزموية والنزاعية للمنطقة المغاربية والساحل وفق المقاربة الجزائرية فأن على دول المنطقة وحتى هيئة الأمن المتحدة والاتحاد الإفريقي ألا يتملص من مسؤولياته والتزاماته الثنائية والمتعددة الأطراف من اجل إرساء السلم والأمن في المنطقة.

الخاتمة :

إن الموقع الاستراتيجي الذي تتمتع بها لجزائر جعلها تواجه العديد من التحديات الأمنية خاصة في ظل ما تشهده منطقة الساحل الإفريقي والمنطقة المغاربية من تطورات وتحولات أثرت على استقرار المنطقة خاصة ما يجري في تونس وليبيا وانعكاساتها على دول الجوار خاصة في حالة ما إذا كانت تسير بشكل متصاعد ، يضاف إلى ذلك مخرجات تلك الثورات واختلاف المصالح أوتشابكها والتي تستوجب التنسيق والتعاون في عديد القضايا خاصة الأمنية والسياسية والاقتصادية والإنسانية،التي تشكل تهديدا وتحديا لدول الجوار المغاربي والإفريقي،لذلك كان لزاما على الدبلوماسية الجزائرية أن تكثف من مساعيها وتحمل على عاتقها مسؤولية حل الأزمات الأمنية من منطلق الريادة الإقليمية التي تتمتع بها مغاربيا وحتى إفريقيا، لذلك قدمت نفسها كوسيط إقليمي محايد.ومن أهم النتائج التي خرجت بها هذه الورقة البحثية ما يلي:

* السياسة الخارجية الجزائرية استمدت مبادئها الأساسية من المواثيق الدولية كميثاق الأمم المتحدة وميثاق الاتحاد الإفريقي والجامعة العربية وخاصة ما تعلق بمبدأ حسن الجوار وتجسيد مبدأ الجوار الايجابي في العلاقات الإفريقية و المغاربية تحديدا .

* قدمت الجزائر نفسها كوسيط إقليمي محايد في حل جل الأزمات والمشكلات في الساحل الإفريقي والمنطقة المغاربية وقد حضيت بتزكية افريقية ومغاربية واسعة من خلال نجاح مقارباتها الأمنية على وجه الخصوص في حل الكثير من تلك المشاكل الشائكة والمعقدة

* المساعي الدبلوماسية التي تبنتها السياسة الخارجية الجزائرية تجسدت في تلك الإستراتيجية التعاونية في إطار ترسيخ الجوار الايجابي من اجل مواجهة تلك التهديدات الأمنية واللاتماثلية التي تعرفها المنطقة المغاربية والإفريقية وتحقق بذلك مصالح الدول المجاورة وتضمن استقرار المنطقة .

* طورت الجزائر بالتنسيق مع دول الجوار مستويات التعاون والتنسيق الجهويين بينها وحتى بين المجموعة الدولية من خلال تلك البدائل والخيارات العقلانية من اجل إدارة متوازنة للعلاقات البينية مع تلك الدول المجاورة وفق دبلوماسية متعددة الأطراف تحقق الأمن والتنمية المنشودة.

* أهم تحدي واجه المساعي الدبلوماسية الجزائرية في تجسيد الجوار الايجابي المغاربي والإفريقي وفي بعض الأحيان محدودية نجاح مقاربتها هو هشاشة الدولة في إفريقيا (مالي) أو ما اصطلح عليه بالدولة الرخوة من جهة ،وكون تلك المساعي والمبادرات وكذا المقاربات المطروحة جاءت كردود أفعال وليست كفعل استباقي مما يحتم عليها دائما عملية التقييم والتقويم وتعديل الاستراتيجيات، مما يحقق مصالح دول الجوار من جهة ومن جهة أخرى يحفظ للجزائر مكانتها ودورها الريادي والإقليمي.

الهوامش

[1]أحمد بن فليس: **السياسة الخارجية للثورة الجزائرية الثوابت و المتغيرات 1954-1962** ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر ، 2007، ص 130.

[2]-عبدالنور ناجي: **أهم المراحل التاريخية الدبلوماسية الجزائرية 1955/2012**، تم التصفح الموقع http://abdenowr-nnadji-blag :2015/01/13

[3]محمد بوعشة : **الدبلوماسية الجزائرية و الصراع القوي في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية-الارترية** ، دار الجبل للنشر والطباع والتوزيع، ط1 2004، ص106-107.

[4]-محمد مسعود بونقطة : **الدبلوماسية الجزائرية في إطار جامعة الدول العربية** ، دراسة حالة المبادرة الجزائرية إصلاح جامعة الدولالعربية،مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية وعلاقات دولية، جامعة الجزائر،2010/2009،ص23.

[5]-محمد مسعود بورقطة، مرجع سابق، ص 25-46

[6]-محمد مسعود بو رقطة: **البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه المغرب العربي** ، أطروحة لنيل دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، ديسمبر 2014، ص 54.

[7]-زهرة مناصري: **البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه الساحل الإفريقي** دراسة حالة مالي 2013/2010 مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية جامعة الجزائر 2014،ص 15.

[8] - المرجع نفسه، نفس الصفحة.

[9]-المرجع نفسه، ص 304-307.

[10]- المرجع نفسه ، ص 15.

[11]-زهرة مناصري: مرجع سابق، ص 65.

[12]-العايب سليم: **الدبلوماسية الجزائرية في إطار المنظمة الاتحاد الإفريقي** ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2011/2010، ، ص 33

[13]- محمد مسعود بونقطة: مرجع سابق، ص 93.

[14]-منصور لخضاري، **المؤسسة العسكرية ومسار التحول الديمقراطي** ، مذكرة ماجستير قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2005، ص32.

[15]-جمال الدين بوزغانة، **مفهوم الدفاع الوطني** ، الأيام الدراسية البرلمانية الأولى حول الدفاع الوطني بمجلس الأمة، لجنة الدفاع الوطني، 11-12 نوفمبر 2001، ص38-45.

[16]-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور 1963**، مادة 10: الأهداف الأساسية للجمهورية الجزائرية

[17]-جمال الدين بوزغاية، **الإرهاب الاسلاماوي تهديد عابر للأوطان** ، مجلة الجيش، ع 474، جانفي 2003، ص:12-15.

[18]-أحسن العايب، **الأمن القوميالعربي** ، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2008، ص32.

[19]-احمد ولد داداخ وآخرون، **الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي** ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 2002، ص62-65.

[20]–محمود خذري، **آليات الدفاع الاقتصادي في الممارسة الجزائرية، الأيام الدراسية البرلمانية الرابعة حول الدفاع الوطني**، مجلس الأمة، لجنة الدفاع الوطني، 7–2008/08/08.

[21]–المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **الظروف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2001**، ص:42.

[22]–الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، **تقرير حول حالة تنفيذ البرنامج الوطني في مجال الحكامة 1999–2008 الجزائر**، نقطة الارتكاز الوطنية، نوفمبر 2008، ص: 12.

[23]– محمد شلبي،**السياسة الخارجية للدول الصغرى**، (اطروحة دكتوراه قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة الجزائر 2007) ، ص 30.

[24]-زهرة مناصري مرجع سابق،ص،13.

[25]- العايب سليم: مرجع سابق، ص 27.

[26]– محمد بوعشة، **السياسة الخارجية الجزائرية من الرواج إلى التفكك في: الأزمة الجزائرية** ، سليمان الرياشي محررا، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 1999،، ص 135.

[27]–مرجع سابق، ص 149.

[28]– السيد سليم،**تحليل السياسة الخارجية**، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية ، ط 2، 1998، ص56.

[29]–برابح حمزة ،**الإستراتيجية الأمنية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي، بتاريخ 2019/04/17على الموقع :**
https://www.politics-dz.com تاريخ الدخول 2021/02/10

[30]بن لمخربشأسماء: **دور المقاربة الجزائرية في حل النزاعات في دول الجوار الإقليمي:حالتي ليبيا ومالي** ،مجلة المفكر،العدد 17جوان 2018،ص309.